الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

تطور قطاع التشييد والبناء خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ م

مقدمة:

تعتبر عمليات التشييد والبناء من أبرز الملامح التي اتسمت بها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية العمرانية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الماضية من عمر دولة الاتحاد حيث شـــهدت كافـــة القطاعات حركة اقتصادية واجتماعية وعمرانية وحضارية نشطة وواسعة شملت جميع إمارات الدولة ، اســـند تنفيذها إلى قطاع التشييد والبناء ممثلا بشركات المقاولات على شكل مدن وتجمعات عمرانية جديدة ، وشبكات طرق حديثة وموانى ومطارات ومستشفيات ومدارس وجامعات ومعاهد ومباني حكوميـــة وتجمعـــات ســـكنية ، ومشروعات صناعية وزراعية وشبكات مياه شرب نقية ، وشبكات صرف صحي وصرف مياه الأمطار وغيرها من مشروعات البنية الهيكلية .

ويوضح هذا التقرير تطور قطاع التشييد والبناء خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ م والذي تعـــده إدارة التخطيط بصفة دورية كل خمس سنوات نظراً لاهتمام الوزارة بدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الدولة خلال فترة الدراسة وانطلاقاً من مسئوليتها في توفير قاعدة بيانات ومعلومـــات مفـــصلة لمختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية القطاعية والتي تعتبر على درجة كبيـــرة مـــن الأهميـــة للبـــاحثين والدارسين ومتخذي القرار الأمر الذي يساهم في اتخاذ القرارات السليمة ، يتناول هذا التقرير بالتحليل أهميـــة قطاع التشييد والبناء لاقتصاد الدولة ، ودور فعالياته في إنجاز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة الإمارات ، وعرض لتطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية للقطاع كالإنتاج ،القيمة المضافة ، العمالة ، الأجور ، التكوين الرأسمالي الثابت ... الخ ، والتعرف على القضايا الرئيسية للقطاع ، وكذلك مقترحات تنمية القطـــاع وتطوير أداء فعالياته . وإدارة التخطيط تأمل أن يحقق هذا التحليل الهدف المرجو منه ،

والله ولي التوفيق .

أهمية قطاع التشييد والبناء ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

تتضح أهمية قطاع التشييد والبناء في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وحتمية التخطيط لرفـــع كفاءة أداء فعالياته على المدى البعيد وذلك من خلال التعرف على حجم عمليات التنمية الحضارية الشاملة التي تعم جميع أنحاء الدولة وذلك لما توليه القيادة السياسية الراشدة من اهتمام بتنمية جميع مناطق الدولة من خلال إعطاء دفعة تنموية قوية ومتوازنة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاد الدولـــة ولتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية اللائقة بأبناء الدولة في جميع الإمارات (حضر – ريف) باعتبار أن الإنسان هو محور عمليات التنمية الحضارية التي ترعاها الدولة .

لقد بلغت تكلفة البناء والتشييد التي نفذتها فعاليات القطاع ممثلة بشركات المقـــاولات خـــلال الفتـــرة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠م نحو ١٦١،٢ مليار درهم بنسبة ٥٢،٦ % من إجمالي حجم الاستثمارات القومية التـــي تـــم

تنفيذها في كافة قطاعات الاقتصاد القومي والبالغة نحو ٣٠٦،٦ مليار درهم خلال نفس الفترة ، وقد وجهت الاستثمارات لتنفيذ مشروعات استكمال تشييد البنية الهيكلية وإجراء عمليات الإحلال والصيانة الدورية اللازمة لها ، وهي مشروعات يقل فيها التشييد نسبياً .

ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع التشييد على المستوى القومي من نحو ٤٨،٨ % عام ١٩٩٥ إلى النحو ٥٦،٦% عام ٢٠٠٠م ، وتتضح أهمية القطاع وارتباطه بالاقتصاد القومي من خلال مساهمته في المتغيرات الرئيسية وفيما يلي استعراض لذلك :

١ : استحوذ قطاع التشييد والبناء على نحو ٥،٨% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للدولة عام ١٩٩٥(بدون النفط الخام) ارتفعت تلك النسبة إلى حوالي ٦،٢ % عام ٢٠٠٠م

ويعزى ذلك إلى الحركة العمرانية النشطة الناجمة عن تسارع عمليات التنمية في كافة إمارات الدولة والتي تطلبت تجديد طاقات وإمكانات شركات المقاولات من جهة تكوين شركات كبرى من جهة أخرى، لكن هذه النسبة تختلف فيما بين الإمارات بالرغم من ارتفاعها في معظم إمارات الدولة .

٢ : تراجعت الأهمية النسبية لإنتاج القطاع (بدون إنتاج النفط الخام)من نحو ١٤،٩% عام ١٩٩٥ إلى ١٢،٥ % مقارنة بالإنتاج القومي عام ٢٠٠٠ م .

٣ : تراجعت الأهمية النسبية للقيمة المضافة المتولدة بقطاع التشييد والبناء على مستوى الدولة من نحو ١٢،٥% عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١٠،٥ % عام ٢٠٠٠م .

٤ : يأتي قطاع التشييد والبناء بعد قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح

بالنسبة إلى عدد العاملين حيث ارتفعت نسبة العاملين بالقطاع من ١٤،٥ % من إجمالي عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى (بدون النفط الخام) عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٦،٧ % عام ٢٠٠٠م ، ويرجع ذلك إلى الحركة العمرانية النشطة التي شهدتها كافة قطاعات الاقتصاد القومي والتي ترتفع فيها نسبة تشييد المباني .

تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية

١ : الإنتـــــاج

ويقصد به قيمة إنتاج شركات المقاولات والتي تضطلع بتنفيذ كافة عمليات التشييد والبناء في قطاعات الاقتصاد القومي وكذلك قيمة الصيانة للمباني والمشيدات القائمة سنوياً مضافاً إليها تكلفة تركيب الآلات والمعدات ،ويقاس الإنتاج الكمي للقطاع بعدد الوحدات المنفذة خلال فترة زمنية محددة مثلا سنة وبوحدات قياس (متر طولي ، متر مكعب ، متر سطح) .. ومن خلال متابعة وتحليل بيانات قطاع التشييد والبناء خلال الفترة ١٩٩٥ ــ ٢٠٠٠ م يتضح لنا مدي التطور الذي حدث خلال تلك الفترة حيث أرتفع حجم إنتاج القطاع من نحو ٢٥،٣ مليار درهم عام ١٩٩٥ إلى نحو ٣٢،٦ مليار درهم عام ٢٠٠٠ وبزيادة إجمالية قدرها ٧،٣ مليار درهم وبمعدل نمو سنوي بلغ ٥،٢% خلال الفترة المذكورة ، وذلك نتيجة لتحسن الأداء لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية . وكذلك الحركة العمرانية النشطة التي سادت جميع إمارات الدولة ولقد تباين معدل النمو السنوي لإنتاج القطاع فيما بين الإمارات حيث بلغت اكبر قيمة في إمارة الفجيرة بنحو ٢٠،٢% تلتها إمارة أم القيوين بنحو ١٣،٩ % فراس الخيمة بنحو ١١،٣% ثم عجمان بنحو ١٠،٠%

فدبي بنحو ٨،٥% ثم الشارقة بنحو ٧،٨% سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥ــ ٢٠٠٠ وهذه المعدلات أعلى من المتوسط العام لها علي مستوي الدولة بينما بلغ معدل النمو السنوي في إمارة أبو ظبي أدني قيمة له بنحو ٢،١% سنوياً خلال نفس الفترة وذلك نتيجة لضبط وترشيد عمليات التشييد والبناء في الإمارة وخاصة خلال عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٠ إضافة إلى اكتمال البنى التحتية للإمارة بنسبة كبيرة ، ومن الجدير بالذكر أن الزيادة الإجمالية في حجم إنتاج القطاع فيما بين عامي (١٩٩٥ــ ٢٠٠٠) بلغت ٧،٣ مليار درهم و قد توزعت علي الإمارات بواقع ٤٣،٦% في إمارة دبي ونحو ٢٢،٨ % لإمارة أبوظبي ثم ١٤% بالشارقة و ٦،٧% بالفجيرة ثم ٥،٨ % لإمارة رأس الخيمة ونحو ٤،٦% و ٢،٥% لإماراتي عجمان وأم القيوين بالترتيب ، وعلي الرغم من تراجع حجم إنتاج القطاع في إمارة أبو ظبي فقد استحوذت علي المرتبة الأولي بين إمارات الدولة من وجهة نظر الأهمية النسبية لإنتاج القطاع وبواقع ٥١،٢% خلال عام ٢٠٠٠م تلتها إمارة دبي بنحو٢٩،٢% ثم إمارة الشارقة بحوالي ١٠،١ % فرأس الخيمة ٣،١% ثم إمارات عجمان والفجيرة وأم القيوين بنحو ٢،٧% و٢،٥% و١،٢% على التوالي .

٢ : القيمة المضافة

ازدادت القيمة المضافة المتولدة في قطاع التشييد والبناء من نحو ١٣،٧ مليار درهم عام ١٩٩٥ إلي نحو ١٧،٤ مليار درهم عام ٢٠٠٠م أي بزيادة إجمالية بلغت نحو٣،٧ مليار درهم خلال الفترة ١٩٩٥ــ٢٠٠٠ وبمعدل نمو سنوي بلغ ٤،٩% خلال تلك الفترة ، كما تباين معدل النمو السنوي للقيمة المضافة فيما بين إمارات الدولة حيث بلغ أكبر قيمة له في إمارة الفجيرة نحو ١٩،٢% وأدنى قيمة في أمارة أبو ظبي بنحو ٢،٠% سنوياً نظراً لتراجع حجم إنتاج إمارة أبو ظبي خلال عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٠ ، هذا ولقد حققت إمارة أبو ظبي المرتبة الأولي في لأهمية النسبية للقيمة المضافة لقطاع التشييد والبناء مقارنة بإجمالي القيمة المضافة للقطاع على المستوى القومي على الرغم من تراجعها من نحو ٥٨،٧% عام ١٩٩٥ إلي حوالي ٥١،١% عام ٢٠٠٠ ، كما حازت إمارة دبي المرتبة الثانية بنحو ٢٩،٤ % يليها إمارة الشارقة بنحو ١٠،١% ثم إمارات رأس الخيمة ، عجمان ، الفجيرة ، أم القيوين بنحو ٣،٠٠% ، ٢،٧% ، ٢،٥% ثم ١،٢% بالترتيب . هذا ولقد توزعت الزيادة الإجمالية في القيمة المضافة البالغة ٣،٧ مليار درهم خلال الفترة ١٩٩٥ ــ ٢٠٠٠ على إمارات الدولة بنحو ٤٣،٩% في إمارة دبي و ٢٣،٢ % بأمارة أبوظبي ثم ١٣،٥% في الشارقة يليها إمارات الفجيرة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين بنحو ٦،٩ % ، ٥،٣% ، ٤،٦% ثم ٢،٦% بالترتيب .

٣ : التكوين الرأسمالي الثابت

بلغ حجم التكوين الرأسمالي الثابت لقطاع التشييد والبناء نحو ٢،٢ مليار درهم عام ١٩٩٥ ارتفعت إلي نحو ٣،١ مليار درهم عام ٢٠٠٠م محققاً معدل نمو سنوي بواقع ٦،٦ % ومما تجدر الإشارة إليه إن إجمالي حجم التكوين الرأسمالي التراكمي الثابت للقطاع خلال الفترة ١٩٩٥ــ ٢٠٠٠م بلغ نحو ١٥،٩ مليار درهم تم إنفاقها علي التجديد والصيانة وكذلك تكوين طاقات إنتاجية جديدة ، يلاحظ تباين في معدل النمو السنوي للتكوين الرأسمالي الثابت للقطاع فيما بين الإمارات وذلك تبعاً لدرجة تمركز هذه الفعاليات بالأمارة

وحجم طاقتها الإنتاجية ، وقد حققت إمارة الفجيرة أكبر قيمة لمعدل النمو السنوي بواقع ١٧،٥ % خلال الفترة ١٩٩٥ــ ٢٠٠٠م يليها إمارات أم القيوين وعجمان و دبي والشارقة بمعدل ٩،٩ %، ٩،٢ %، ٨،٧% ، ٨،٤% سنوياً بالترتيب وهي المعدلات الأعلى على مستوى الدولة بينما حققت إمارتي رأس الخيمة وأبوظبي أدنى معدل للنمو السنوي للتكوين الرأسمالي بلغ بالترتيب نحو ٦،٥% و ٤،٤% سنوياً خلال الفترة المذكورة وبلغ معدل النمو السنوي للتكوين الرأسمالي على مستوي الدولة نحو ٦،٦ % خلال الفترة ذاتها ، و الجدير بالذكر أن إمارة أبو ظبي قد استحوذت علي نحو ٥٤،٤% من إجمالي حجم التكوين الرأسمالي الثابت للفترة ١٩٩٥ ــ ٢٠٠٠م وبذلك فقد احتلت المرتبة الأولى فيما بين إمارات الدولة من وجهه نظر الأهمية النسبية للتكوين الرأسمالي الثابت للقطاع تلتها إمارة دبي بنحو ٢٣% ثم الشارقة ١١،٥% ثم إمارة رأس الخيمة والفجيرة وعجمان وأم القيوين بنحو ٤،٦% ، ٣.%، ١،٤% ، ١،٢% بالترتيب خلال نفس الفترة .

٤ : العمالة والأجور والإنتاجية

٤ــ١ : العمالة

إن أهم السمات الرئيسية التي يتميز بها قطاع التشييد والبناء عن القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة هي ضخامة عدد العاملين الذين يحتاجهم لتشغيل فعالياته نظرا لتنوعها وانتشارها في كافة أرجاء الدولة و تشمل مجموعة كبيرة من الوحدات التي يرتكز نشاطها الأساسي على تنفيذ أعمال المقاولات العامة ، استحوذ القطاع على أعداد كبيرة من العمالة غير الماهرة ذات الأجور المنخفضة عوضا عن التوسع في استخدام الآلات والعمالة الماهرة ذات الأجور المرتفعة نسبيا .

إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تغير في نوعية العمالة في هذا القطاع بحيث زادت العمالة الماهرة ودخلت الشركات التي تملك تقنية عالية في استخدام الأساليب الحديثة في البناء .

وتشير البيانات إلى أن قطاع التشييد والبناء يضم نحو ١٦,٥% من إجمالي عدد العاملين في كافة القطاعات خلال عام ٢٠٠٠م .

ومن خلال استعراض أعداد العاملين بالقطاع خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠م يلاحظ أن عدد العاملين بلغ نحو ٢٣١،٧ ألف عامل في عام ١٩٩٥ وارتفع إلى نحو ٢٦٧،٣ ألف عامل في عام ٢٠٠٠ بزيادة إجمالية قدرها ٣٥،٦ ألف عامل وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢،٩% خلال الفترة المذكورة لحاجة الدولة لاستكمال البنى التحتية وكذلك لاستمرار معدلات النمو الاقتصادي وهو ما يبرر أعداد العمالة في هذا القطاع في عام ٢٠٠٠م .

لو نظرنا إلى توزيع العمالة وانتشارها على مستوى كل إمارة في عام ٢٠٠٠ نجد أنها تتمركز في إمارة أبو ظبي بنسبة ٤٨،٢ % تليها دبي بنسبة ٢٩،٩ % ثم الشارقة بنسبة ١١،١ % من إجمالي عمالة القطاع في الدولة ، أي نحو ٨٩،٢% منها تتركز في الإمارات الثلاث وذلك لكبر حجم النشاط العمراني والاقتصادي بها.

بينما تتوزع النسبة المتبقية والبالغة ١٠،٨ % على الإمارات الأخرى بنحو ٣،٤% في إمارة رأس الخيمة و بنحو ٣،١% في عجمان و بنحو ٢،٩٥ % في الفجيرة ثم إمارة أم القيوين نحو ١،٤% .

٤ ــ٢ : الأجور

ارتفعت قيمة تعويضات العاملين بالقطاع من نحو ٧،٣ مليار درهم عام ١٩٩٥ إلي نحو ٩،٣ مليار درهم عام ٢٠٠٠م بزيادة إجمالية قدرها ٢،٠٠ مليار درهم خلال الفترة ١٩٩٥ــ٢٠٠٠ م وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٤،٣% خلال نفس الفترة وذلك بسبب الزيادة في عدد العاملين بالقطاع ، وكذلك التحسن النسبي في متوسط الأجر السنوي للمشتغل بالقطاع من نحو ٣١،٥ ألف درهم عام ١٩٩٥ إلي حوالي ٣٤،٩ ألف درهم عام ٢٠٠٠ ، و الجدير بالذكر أن متوسط الأجر السنوي للمشتغل في قطاع التشييد والبناء يختلف فيما بين إمارات الدولة حيث بلغت أكبر قيمة حوالي ٣٥،٨ ألف درهم عام ٢٠٠٠م في إمارة أبو ظبي وهو أعلى متوسط بالنسبة للإمارات الأخرى وبلغ أدني قيمة له في إمارة عجمان بنحو ٣٢،٣ ألف درهم عام ٢٠٠٠ م ، أما المتوسط العام للأجر السنوي للمشتغل في القطاع على مستوى الدولة فقد بلغ نحو ٣٤،٩ ألف درهم .

٤ ــ ٣ : الإنتاجية

ارتفعت إنتاجية المشتغل بقطاع التشييد والبناء من نحو ٥٩ ألف درهم عام ١٩٩٥ إلي نحو ٦٥ ألف درهم عام ٢٠٠٠م علي مستوي الدولة وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢% خلال الفترة ١٩٩٥ــ ٢٠٠٠م ، وقد بلغت إنتاجية المشتغل أكبر قيمها في إمارة أبو ظبي نحو ٦٨،٩ ألف درهم يليها إمارة دبي ٦٣،٧ ألف درهم ثم الشارقة بنحو ٥٨،٩ ألف درهم يليها إمارة رأس الخيمة ٥٧،٤ ألف درهم ثم إمارات الفجيرة وعجمان وأم القيوين بالترتيب بنحو ٥٦،٨ ، ٥٦،٧ ، ٥٦ ألف درهم سنويا.

القضايا الرئيسية للقطاع

إن الحاجة الماسة لسرعة إنجاز وتنفيذ الإنشاءات والمباني الخاصة وخاصة مشروعات البنية الأساسية ، وفي ظل ندرة الموارد البشرية العاملة المواطنة من كافة التخصصات والمهن ونظراً لوفرة الموارد المالية فقد اعتمدت الدولة على توفير العمالة اللازمة لحركة التنمية الشاملة من خارج ، وبالرغم مما حققه قطاع التشييد والبناء من إنجازات كبيرة وخاصة في مجال تشييد البنى التحتية والتطوير الواضح في الأساليب الفنية والتكنولوجية المستخدمة في إنجاز أعماله والتحول إلي الأساليب التي تعتمد على كثافة استخدام راس المال بدلا من تكثيف استخدام العمالة ، توجد العديد من القضايا التي يجب العمل علي حلها حتى يتمكن القطاع من تحقيق الانطلاقة المرجوة وتزداد مساهمته في مجمل عمليات التنمية ،والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

أولا : عدم وجود نظام موحد فعال لتصنيف شركات المقاولات والمكاتب الاستشارية العاملة في مجال التشييد والبناء على مستوى الدولة ، وبما يترتب عليه من تأخير إنجازات المشروعات والإخلال بالكفاءة الفنية لتنفيذ الأعمال نظرا لتقدم بعض شركات المقاولات الصغيرة لتنفيذ عطاءات بعض المشروعات الكبيرة والتي تتجاوز قدراتها وبالتالي تعجز عن التنفيذ .

ثانيا : عدم وجود نظام موحد للمواصفات والمعايير الفنية الخاصة بإنتاج مواد البناء اللازمة لإنجاز أعمال التشييد و البناء في كافة إمارات الدولة .

ثالثا : تباين واختلاف شروط العطاءات والمناقصات الخاصة بالمشاريع المتماثلة في مختلف إمـــارات الدولة حيث تقوم كل جهة بتحديد شروطها تبعاً لسياستها ، وما يترتب عليه من عدم تحقيق العدالة فيما بـــين فعاليات قطاع التشييد والبناء وبالتالي نشوء المنازعات بينها .

رابعا : عدم قيام هيئة تحكيم محايدة تمثل فيها كافة الأطراف العلاقة التعاقدية الإنشائية تتولى الفصل في المنازعات وتكتسب أحكامها قوة الإلزام لجميع الأطراف .

خامسا : كثرة الأوامر التغيرية في المشروعات أثناء التنفيذ بما يترتب عليه من طول الفترة اللازمة لتعديل الرسومات طبقاً للتعديلات والإضافات المطلوبة ، وكذلك مطالبة شركات المقاولات بتعويضها عن فتـــرة التوقف وتعطل العمال والآلات وارتفاع الفوائد البنكية التي تتحملها هذه الشركات نتيجة لهذا التـــأخير وتغيـــر أسعار مواد البناء .

سادسا : عدم انتظام صرف الدفعات المالية المستحقة للمقاولين مما يؤثر في قدرتهم على الاســـتمرار في أداء الأعمال المناطة بهم ودفع أجور العمال والفنيين ونفقات تخزين مواد البناء اللازمة لتنفيذ الإنـــشاءات وخاصـــة صغار المقاولين الذين لا تتوفر لديهم إمكانيات مادية كبيرة ، ويعتبر عدم الانتظام في دفع مستحقات المقاولين أحد الأسباب الرئيسية لتأخير تنفيذ المشروعات .

سابعا : إن تفاوت احتياجات تنفيذ الأعمال فيما بين المراحل المختلفة للمـــشروعات يـــضطر شـــركات المقاولات على الاحتفاظ بعمالتها الكاملة تحسباً للظروف وذلك لندرة الشركات المتخصصة فـــي تنفيـــذ بعـــض مراحل التشييد والبناء مما يترتب عليه من حدوث مشاكل مالية لهذه الشركات مع المصارف التي تتولى تمويل أعمالها .

ثامنا : عدم توفر المؤسسات المتخصصة في صيانة المعدات الثقيلة بالقدر الكافي نظراً لزيادة عـــدد شركات المقاولات العاملة في مجال والتشييد والبناء وكذلك اتساع نشاطها وارتفاع أسعار قطع الغيار اللازمـــة لها وخاصة المستوردة .

تاسعا : ضعف إمكانيات التخزين للعديد من مواد البناء اللازمة لتنفيذ أعمال التشييد ، وخاصة ما يتم استيراده منها ، وارتفاع نسبة التالف منها بما يمثله من هدر للموارد الاقتصادية وارتفاع تكلفة تنفيذ الأعمـــال نتيجة للظروف المناخية الخاصة بدولة الإمارات من حيث ارتفاع درجتي الحرارة والرطوبة خلال العام .

عاشرا : ندرة الكفاءات الفنية المتخصصة في أعمال التشييد والبناء من الكوادر الوطنية بما يترتـــب عليه من اعتماد الشركات على العمالة الأجنبية ذات الأجور المرتفعة والتي تختلف أنماطها المعيشة والأخلاقيـــة عن البيئة المحلية، وما ينجم عنه من ارتفاع التكلفة المالية للمشروعات من ناحيـــة وكـــذلك ارتفـــاع التكلفـــة الاجتماعية من حيث انتشار بعض العادات والتي تأثر على الموروث الديني والثقافي والاجتماعي .

الحادي عشر : ضعف الدور الإشرافي لأجهزة الدولة على شركات المقاولات خاصـــة خـــلال مرحلـــة استلام المشروعات و بعد الانتهاء من تنفيذها .

الثاني عشر : عدم توفر قاعدة بيانات فعلية والحديثة للمنشآت العاملة في هذا القطاع ، والسبب عدم إجراء مسح ميداني لفعاليات قطاع التشييد و البناء سواء بالعينة أو بالمسح الشامل للتعرف علـــى الإمكانـــات

المتوفرة بالقطاع ومشكلات التي تحد من نموه ، باعتبار أن قطاع التشييد والبناء يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في الدولة .

مقترحات تنمية القطاع وتطوير أدائه .

نظراً لأهمية الدور الذي يضطلع به قطاع التشييد والبناء خاصة في هذه المرحلة التي انتعشت فيها حركة التشييد و البناء في كافة أرجاء الدولة حيث نفذت فعاليات القطاع مشاريع عمرانية بنحو ١٦١،٢ مليار درهم وبنسبة ٥٢،٦% من إجمالي تكلفة المشروعات التي تم تنفذيها في كافة الإمارات خلال الفترة ١٩٩٥ــ٢٠٠٠ والبالغة نحو ٣٠٦،٦ مليار درهم وهناك العديد من المشاريع التي يتوقع تنفيذها خلال السنوات القادمة بالإضافة لأعمال الصيانة والترميم للمشروعات القائمة والتي تمثل ثروة قومية يجب المحافظة على كفاءة أدائها للمهام التي شيدت من اجلها ولذلك فإن عملية تطوير وتنمية أداء فعاليات القطاع تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية نظراً للتطور المتسارع في حجم الاستثمارات الموظفة في تشييد المباني من إجمالي حجم الاستثمارات القومية والتي ارتفعت من نحو ٤٨،٨% عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٥٦،٦% عام ٢٠٠٠ وبما يتطلبه ذلك من اعتماد السياسات والإجراءات التالية:

أولا : ضرورة إعداد نظام موحد لتصنيف المكاتب الاستشارية وشركات المقاولات العاملين في مجال التشييد والبناء في كافة إمارات الدولة ،وكذلك دراسة تنميط عمليات التشييد والبناء في الدولة.

ثانيا : أهمية توحيد مواصفات ومقاييس لمواد البناء التي تنتج محلياً ، وتشجيع استخدمها في تنفيذ الأعمال الإنشائية محلياَ وإحلالها محل الواردات والتوصية باعتمادها من قبل الاستشاريين وشركات المقاولات بهدف تحسين مواصفات مواد البناء الوطنية ورفع جودتها .

ثالثا : توحيد شروط طرح العطاءات والمناقصات على مستوى الدولة والخاصة بتنفيذ المشروعات الإنشائية و التنسيق بين الجهات المسئولة عن طرح المناقصات بالدولة من اجل لتحقيق العدالة بين شركات المقاولات العاملة حتى يمكن ترسيه المناقصات على أفضل الشركات والفعاليات المؤهلة للتنفيذ والقادرة على أداء الأعمال الإنشائية بأنسب الأسعار وفي الأوقات المحددة بالدقة المطلوبة وحماية الشركات المحلية المؤهلة من الشركات العالمية الكبرى والتي ترغب في اقتحام للسوق المحلى للفوز بحصة كبيرة منه .

رابعا : التأكيد علي أهمية اعتماد نموذج موحد لعقد المقاولة الإنشائية في الدولة تتوازن فيه حقوق والتزامات كافة أطراف العقد سواء أصحاب الأعمال أو الاستشاريين أو شركات المقاولات ، وكذلك توثيق شروط عقد المقاولات الجزئية بحيث تتضح العلاقة بين المقاول الرئيس والمقاول الجزئي الذي يعمل من الباطن ويتولى تنفيذ جزء من الأعمال الإنشائية للمشروع الذي أرسي على المقاول الرئيسي حتى يتسنى ضبط وإحكام العلاقات والالتزامات بين طرفي العقد (المقاول الرئيسي للمشروع ومقاول الباطن) ولضمان حسن وانتظام تنفيذ الأعمال الإنشائية مع الالتزام بالشروط والمواصفات والمعايير الفنية للمشروعات والبرامج الزمنية المحددة لأداء الأعمال وكذلك انتظام سداد المستحقات المالية لكافة أطراف العقد تبعاَ لتقدم إنجاز الأعمال المسندة لهم.

خامسا : أهمية قيام هيئة تحكيم محايدة للنظر في حل المنازعات التي تنشأ بين أطراف عقد المقاولات أثناء تنفيذ المشروعات بحيث تكون قراراتها ملزمة لجميع أطراف العقد والذين يجب تمثيلهم في تكوينها وهم أصحاب الأعمال والاستشاريين والمقاولين وكذلك النظر في المشكلات التي تعوق أداء فعاليات القطاع لأعمالها .

سادسا : التأكيد على أهمية دراسة وتحليل المشروعات من كافة الجوانب قبل طرح المناقصات لتجنب صدور أوامر تغييريه أثناء التنفيذ مما يتسبب في تأخير تنفيذ الأعمال الإنشائية للمشروعات وخلق مشاكل مالية لشركات المقاولات وكذلك للمصارف التي تمول أعمال هذه الشركات ، مع ضرورة الدراسة الشاملة لمواقع المشروعات وأجراء كافة التجارب والأبحاث علي التربة لتحديد جهدها ومدى إمكانية تنفيذ المشروع عليها وتحديد الارتفاعات المسموح بها في المنطقة لتجنب الحاجة لتغير الموقع إلا في الحالات النادرة والضرورية لما يترتب عليه من تأخير البدء في تنفيذ المشروع حتى يتم اختيار موقع آخر ، ومطالبة الشركات المكلفة بالتنفيذ بتعويضات عن فترة التأخير في تسليم الموقع ومطالبتها كذلك برفع أسعار مواد البناء المختلفة.

سابعا : العمل علي تنظيم عملية صرف الدفعات المالية المستحقة لشركات المقاولات طبقاً للبرنامج الزمني المتفق عليه لتنفيذ الأعمال الإنشائية للمشروع حتى تتمكن الشركات من الوفاء بالتزاماتها وتدبير الأجهزة والمعدات والمستلزمات السلعية اللازمة لعمليات التشييد والبناء ، ودفع أجور العمال ، وكذلك تشديد الغرامات المالية على المقاولين المتأخرين في تنفيذ المشروع .

ثامنا : أهمية توسيع طاقة شركات المقاولات ورفع كفاءتها بتشجيع الشركات الوطنية الصغيرة نسبياً على الاندماج مع بعضها وإنشاء شركات مقاولات وطنية مساهمة ذات إمكانات كبيرة إدارياً وماليا وفنياً وتخطيطياً وحتى تتمكن من مواجهة المنافسة الشديدة مع الشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التشييد والبناء سواء على المستوى المحلى أو الخليجي أو العربي والانطلاق إلى المجالات الدولية وخاصة بعد حصول الدولة على عضوية منظمة التجارة العالمية الجديدة حيث لا مجال أمام الكيانات الصغيرة للمنافسة في السوق .

تاسعا : تشجيع إنشاء ورش صيانة المعدات الثقيلة وتوفير قطع الغيار اللازمة لها ، وكذلك تطوير وتوسيع طاقة مستودعات تخزين مواد البناء بطريقة علمية سليمة تمكن من المحافظة على صلاحية مواد البناء وتساهم في التقليل من نسبة الهدر فيها .

عاشرا : تطوير فعاليات قطاع التشييد والبناء للأساليب التي تستخدمها في أعمال التشييد والبناء بحيث تتلاءم مع الظروف السكانية لدولة الإمارات من حيث ندرة العمالة الوطنية والحد من المشكلة السكانية وكذلك الظروف الجوية السائدة في الدولة ، مع استكمال وتطوير الأجهزة والمختبرات والمعامل المتخصصة في فحص واختبار مواد البناء .

حادي عشر : توفير العمالة الفنية والمهنية لفعاليات القطاع من الكوادر الوطنية بواسطة إنشاء ودعم مراكز التدريب المهني لتأهيلها وانتقاء أ فضل الكفاءات من العمالة العربية والأجنبية بما يتمشي مع المستوى التكنولوجي المستخدم في تنفيذ أعمال تشييد المباني ، وتسهيل إجراءات انتقال العمالة بين شركات المقاولات من خلال إعادة النظر بشكل دوري في القرارات واللوائح والقوانين المنظمة للعمالة الوافدة بالدولة .

تطوير حجم التشيد والمباني والوزن النسبي لها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1995 - 2000م

جدول رقم (1)

القيمه : بالمليون درهم

البيـــــان	حجم التشييدات والمباني							الوزن النسبي للتشييدات والمباني %						
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	إجمالي الفترة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	جملة
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	74	147	180	278	266	278	1223	0.3	0.6	0.7	1.0	0.9	0.9	0.8
النفط الخام	31.3	362	3042	2615	2764	3044	11858.3	14.2	15.3	11.0	9.1	9.5	10.0	11.3
الصناعات الاستخراجية الأخرى	51	55	32	36	37	45	256	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2
الصناعات التحويلية	2682	3020	3200	2796	3250	3750	18698	12.3	12.7	11.6	9.8	11.2	12.3	11.6
الكهرباء والماء	1559	1568	1004	1355	1130	1700	8316	7.2	6.6	3.6	4.7	3.9	5.6	5.1
التشييد والبناء	72	80	100	105	110	125	592	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
التجارة وخدمات الإصلاح	970	1010	1250	1349	1540	1680	7799	4.4	4.3	4.6	4.7	5.3	5.5	4.8
المطاعم والفنادق	990	1070	1351	1362	1350	1400	7523	4.5	4.5	4.9	4.8	4.7	4.6	4.7
النقل والتخزين والمواصلات	2091	2773	5354	6756	6460	5599	29033	9.6	11.7	19.4	23.6	22.3	18.3	18.0
المؤسسات المالية واتأمين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العقارات وخدمات الأعمال	7484	7550	8534	8425	9034.2	9438	50465.2	34.3	31.8	31.0	29.4	31.2	30.9	31.3
الخدمات الحكومية	2652.7	2699.2	3361	3403	2850	3280	18245.9	12.2	11.4	12.2	11.9	9.9	10.7	11.3
الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	106.5	123	144	154	164	184	875.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.5
جملة التشييد والمباني	21835	23715.2	27552	28634	28955.2	30523	161214.6	100	100	100	100	100	100	100
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	44693	47432	50956	52195	57370	53916	306562	-	-	-	-	-	-	-
الوزن النسبي للتشييد والمباني	48.8	50.0	54.1	54.9	50.5	56.6	52.6	-	-	-	-	-	-	-

القيمة المضافة لقطاع التشييد والبناء حسب الإمارة خلال الفترة 1995 - 2000م

جدول رقـم (3)

القيمة : بالمليون درهم

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	حجم الزيادة - 1995 2000	معدل النمو السنوي 95 / 2000م
1 - :-								
أبوظبي	8020	8642	9085	9160	8700	8875	855	2.0
دبي	3479	3697	4115	4415	4820	5100	1621	7.9
الشارقة	1251	1326	1440	1510	1660	1750	499	6.9
عجمان	302	293	320	400	445	473	171	9.4
أم القيوين	113.2	115	117	170	200	210	96.8	13.1
رأس الخيمة	329.3	317	360	450	500	525	195.7	9.8
الفجيرة	179.5	172	250	380	410	432	252.5	19.2
جملـــــــة	13674	14562	15687	16485	16735	17365	3691	4.9
2 - الأهمية النسبية :-								
أبوظبي	58.7	59.3	57.9	55.6	52.0	51.1	23.2	
دبي	25.4	25.4	26.2	26.8	28.8	29.4	43.9	
الشارقة	9.2	9.1	9.2	9.2	9.9	10.1	13.5	
عجمان	2.2	2.0	2.0	2.4	2.7	2.7	4.6	
أم القيوين	0.8	0.8	0.8	1.0	1.2	1.2	2.6	
رأس الخيمة	2.4	2.2	2.3	2.7	3.0	3.0	5.3	
الفجيرة	1.3	1.2	1.6	2.3	2.4	2.5	6.9	
جملـــــــة	100	100	100	100	100	100	100	

إنتاج قطاع التشييد والبناء حسب الإمارة خلال الفترة 1995 - 2000 م

جدول رقـم (2)

القيمة : بالمليون درهم

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	حجم الزيادة 1995 - 2000	معدل النمو السنوي 95 / 2000م
1 - الإنتاج :-								
أبوظبي	15000	16400	17000	17150	16325	16670	1670	2.1
دبي	6320	6820	7618	8200	8960	9520	3200	8.5
الشارقة	2260	2420	2680	2810	3100	3290	1030	7.8
عجمان	552	541	600	745	830	890	338	10.0
أم القيوين	203.5	206	218	315	370	390	186.5	13.9
رأس الخيمة	597.5	631	670	840	945	1020	422.5	11.3
الفجيرة	327	259	471	714	770	820	493	20.2
جملـــــــة	25260	27277	29257	30774	31300	32600	7340	5.2
2- الأهمية النسبية :-								
أبوظبي	59.4	60.1	58.1	55.8	52.2	51.2	22.8	
دبي	25.0	25.0	26.0	26.0	28.6	29.2	43.6	
الشارقة	8.9	8.9	9.2	9.1	9.9	10.1	14.0	
عجمان	2.2	2.0	2.1	2.4	2.6	2.7	4.6	
أم القيوين	0.8	0.7	0.7	1.0	1.2	1.2	2.5	
رأس الخيمة	2.4	2.3	2.3	2.7	3.0	3.1	5.8	
الفجيرة	1.3	1.0	1.6	2.3	2.5	2.5	6.7	
جملـــــــة	100	100	100	100	100	100	100	

التكوين الرأسمالي الثابت لقطاع التشييد والبناء حسب الإمارة خلال الفترة 1995 - 2000 م

جدول رقـم (4) القيمة : بالمليون درهم

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	حجم الزيادة 1995 - 2000	معدل النمو السنوي 95 / 2000م
1 - :-								
أبوظبي	1255	1360	1470	1510	1479	1560	8634	4.4
دبي	487	528	575	610	700	740	3640	8.7
الشارقة	250	270	290	300	335	375	1820	8.4
عجمان	29	32	35	37	42	45	220	9.2
أم القيوين	25	27	30	31	37	40	190	9.9
رأس الخيمة	102	110	120	123	137	140	732	6.5
الفجيرة	67	73	80	114	140	150	624	17.5
جملـــــــة	2215	2400	2600	2725	2870	3050	15860	6.6
2 - الأهمية النسبية :-								
أبوظبي	56.7	56.7	56.5	55.4	51.5	51.1	54.4	
دبي	22.0	22.0	22.1	22.4	24.4	24.3	23.0	
الشارقة	11.3	11.3	11.2	11.0	11.7	12.3	11.5	
عجمان	1.3	1.3	1.4	1.4	1.4	1.5	1.4	
أم القيوين	1.1	1.1	1.1	1.1	1.3	1.3	1.2	
رأس الخيمة	4.6	4.6	4.6	4.5	4.8	4.6	4.6	
الفجيرة	3.0	3.0	3.1	4.2	4.9	4.9	3.9	
جملـــــــة	100	100	100	100	100	100	100	

عدد العاملين بقطاع التشييد والبناء حسب الإمارة خلال الفترة 1995 - 2000 م

جدول رقـم (5) (العدد)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	حجم الزيادة 1995 - 2000	معدل النمو السنوي 95 / 2000م
1 - :-								
أبوظبي	117860	126435	130260	131000	126370	128750	10890	1.8
دبي	69230	70900	73735	73850	77500	80000	10770	2.9
الشارقة	25350	26000	26520	26580	28230	29700	4350	3.2
عجمان	6350	6700	6765	7540	8045	8350	2000	4.8
أم القيوين	2420	2330	2400	3270	3670	3750	1330	8.7
رأس الخيمة	6650	6215	7000	8100	8800	9150	2500	5.8
الفجيرة	3800	3600	4920	6960	7385	7600	3800	14.2
جملـــــــة	231660	242180	251600	257300	260000	267300	35640	2.9
2 - الأهمية النسبية :-								
أبوظبي	50.9	52.2	51.8	50.9	48.6	48.2	30.6	
دبي	29.9	29.3	29.3	28.7	29.8	29.9	30.2	
الشارقة	11.0	10.7	10.5	10.3	10.9	11.1	12.2	
عجمان	2.7	2.7	2.7	2.9	3.1	3.1	5.6	
أم القيوين	1.0	1.0	1.0	1.3	1.4	1.4	3.7	
رأس الخيمة	2.9	2.6	2.8	3.2	3.4	3.4	7.0	
الفجيرة	1.6	1.5	1.9	2.7	2.8	2.9	10.7	
جملـــــــة	100	100	100	100	100	100	100	

تعويضات العاملين بقطاع التشييد والبناء حسب الإمارة خلال الفترة 1995 - 2000 م

جدول رقــم (6)

القيمة : بالمليون درهم

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	حجم الزيادة - 1995 2000	معدل النمو السنوي 95 / 2000م
1 - تعويضات العاملين :-								
أبوظبي	3780	4183	4253	4510	4480	4616	836	3.5
دبي	2160	2194	2405	2441	2615	2750	590	3.9
الشارقة	775	816	835	855	977	998	223	4.7
عجمان	190	218	210	234	273	270	80	7.5
أم القيوين	73	75	75	100	123	125	52	11.0
رأس الخيمة	200	199	221	263	295	304	104	8.1
الفجيرة	114	115	153	217	249	257	143	16.9
جملـــــــة	7292	7800	8152	8620	9012	9320	2028	4.3
2 - الأهمية النسبية :-								
أبوظبي	51.8	53.6	52.2	52.3	49.7	49.5	41.2	
دبي	29.6	28.1	29.5	28.3	29.0	29.5	29.1	
الشارقة	10.6	10.5	10.2	9.9	10.8	10.7	11.0	
عجمان	2.6	2.8	2.6	2.7	3.0	2.9	3.9	
أم القيوين	1.0	1.0	0.9	1.2	1.4	1.3	2.6	
رأس الخيمة	2.8	2.5	2.7	3.1	3.3	3.3	5.1	
الفجيرة	1.6	1.5	1.9	2.5	2.8	2.8	7.1	
جملـــــــة	100	100	100	100	100	100	100	

التكوين الرأسمالي الثابت لقطاع التشييد والبناء حسب الإمارة خلال الفترة 1995 - 2000 م

جدول رقـم (7)

القيمة : بالمليون درهم

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	حجم الزيادة 2000 - 1995	معدل النمو السنوي 95 / 2000م
1 - :-								
أبوظبي	563	603	673	715	800	830	267	8.1
دبي	243	262	290	317	365	385	142	9.6
الشارقة	115	124	135	144	160	165	50	7.5
عجمان	15	16	18	19	22	23	8	8.9
أم القيوين	13	14	15	17	20	22	9	11.1
رأس الخيمة	43	47	51	56	63	65	22	8.6
الفجيرة	30	34	38	42	50	55	25	12.9
جملـــــــة	1022	1100	1220	1310	1480	1545	523	8.6
2 - الأهمية النسبية :-								
أبوظبي	55.1	54.8	55.1	54.6	54.0	53.7	51.1	
دبي	23.8	23.8	23.8	24.2	24.7	24.9	27.1	
الشارقة	11.2	11.3	11.1	11.0	10.8	10.7	9.6	
عجمان	1.5	1.4	1.5	1.4	1.5	1.5	1.5	
أم القيوين	1.3	1.3	1.2	1.3	1.3	1.4	1.7	
رأس الخيمة	4.2	4.3	4.2	4.3	4.3	4.2	4.2	
الفجيرة	2.9	3.1	3.1	3.2	3.4	3.6	4.8	
جملـــــــة	100	100	100	100	100	100	100	

متوسط الأجر السنوي للعامل بقطاع التشييد والبناء حسب الإمارة خلال الفترة 1995 - 2000 م

جدول رقــم (8) القيمة : ألف درهم

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	حجم الزيادة - 1995 2000	معدل النمو السنوي 95 / 2000م
أبوظبي	32.1	33.1	32.6	34.4	35.6	35.8	3.7	2.2
دبي	31.2	30.9	32.6	33.1	33.7	34.4	3.2	2.0
الشارقة	30.6	31.4	31.5	32.2	34.6	33.6	3.0	1.4
عجمان	29.9	32.5	27.0	31.0	33.9	32.3	2.4	1.5
أم القيوين	30.2	32.2	31.2	30.6	33.5	33.3	3.1	2.0
رأس الخيمة	30.1	32	31.6	32.5	33.5	33.2	3.1	2.0
الفجيرة	30.0	31.9	31.1	31.2	33.7	33.8	3.8	2.4
جملـــــــة	31.5	32.2	32.4	33.5	34.7	34.9	3.4	2.1

إنتاجية المشتغل بقطاع التشييد والبناء حسب الإمارة خلال الفترة 1995 - 2000 م

جدول رقـم (9)

القيمة : ألف درهم

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	حجم الزيادة 1995 - 2000	معدل النمو السنوي 95 / 2000م
أبوظبي	67.8	68.0	69.7	69.6	68.8	68.9	1.1	0.3
دبي	50.0	51.9	55.8	59.8	62.2	63.7	13.7	5.0
الشارقة	49.1	50.8	54.3	56.8	58.8	58.9	9.8	3.7
عجمان	47.2	43.3	47.3	53.0	55.3	56.6	9.4	3.7
أم القيوين	46.4	48.0	48.7	52.0	54.5	56.0	9.6	3.8
رأس الخيمة	49.2	50.7	51.4	55.5	57.0	57.4	8.2	3.1
الفجيرة	47.0	47.5	50.8	64.6	55.5	56.8	9.8	3.9
جملـــــــة	59.0	59.8	62.3	64.1	64.4	65.0	6.0	2.0

الأهمية النسبية للتكوين الرأسمالي الثابت لقطاع التشييد والبناء خلال الفترة من 1995 - 2000م

جدول رقـــم (10)

البيان	شاملاً النفط الخام						بدون النفط الخام					
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	1995	1996	1997	1998	1999	2000
أبوظبي	4.7	4.9	4.9	5.2	5.4	5.1	5.9	6.0	6.1	6.2	6.6	6.5
دبي	4.4	4.0	4.2	4.1	3.9	4.2	4.8	4.5	4.6	4.5	4.3	4.5
الشارقة	6.0	6.6	5.8	6.4	7.3	7.6	6.8	7.8	7.8	7.0	8.1	8.5
عجمان	3.2	4.1	3.9	3.4	3.6	3.7	3.2	4.1	3.9	3.4	3.6	3.7
أم القيوين	9.3	9.8	9.9	7.4	9.5	9.7	9.3	9.8	9.9	7.4	9.5	9.7
رأس الخيمة	9.8	11.2	11.6	9.5	10.7	10.2	10.2	12.3	12.1	9.7	11.0	10.4
الفجيرة	9.3	13.4	11.0	12.3	12.8	12.8	9.3	13.4	11.0	12.3	12.8	12.8
جملـــــــــة	4.9	5.1	5.1	5.2	5.3	5.3	5.8	5.9	6.0	6.0	6.1	6.2

الأهمية النسبية لإنتاج قطاع التشييد والبناء خلال الفترة من 1995 - 2000م

جدول رقـم (11)

البيان	شاملاً النفط الخام						بدون النفط الخام					
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	1995	1996	1997	1998	1999	2000
أبوظبي	12.2	11.6	11.3	12.3	10.5	8.3	18.3	18.4	17.2	16.5	15.0	14.0
دبي	10.3	10.4	10.1	10.0	10.0	9.9	11.9	11.6	10.9	10.5	10.6	10.6
الشارقة	10.4	10.6	10.2	10.3	10.4	10.5	11.3	11.5	10.9	10.8	11.0	11.2
عجمان	14.0	12.3	12.3	14.1	14.5	14.7	14.0	12.3	12.3	14.1	14.5	14.7
أم القيوين	15.4	14.7	13.9	17.9	19.3	19.3	15.4	14.7	13.9	17.9	19.3	19.3
رأس الخيمة	9.5	9.8	9.7	11.2	11.7	12.0	9.8	10.1	9.9	11.4	12.0	12.3
الفجيرة	10.1	7.8	12.5	16.8	16.8	17.0	10.1	7.8	12.5	16.8	16.8	17.0
جملـــــــة	11.4	11.1	10.9	11.5	10.6	9.3	14.9	14.8	13.9	13.6	13.0	12.5

الأهمية النسبية لناتج قطاع التشييد والبناء خلال الفترة من 1995 - 2000م

جدول رقـــم (12)

البيان	شاملاً النفط الخام						بدون النفط الخام					
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	1995	1996	1997	1998	1999	2000
أبوظبي	8.8	8.3	8.2	9.5	7.8	5.7	15.5	15.5	14.8	14.2	12.8	11.5
دبي	8.4	8.3	8.6	8.8	8.6	8.5	10.2	9.7	9.6	9.5	9.4	9.4
الشارقة	8.3	8.4	8.2	8.4	8.3	8.4	9.4	9.3	9.0	9.1	9.1	9.0
عجمان	11.9	10.3	9.8	11.3	11.4	11.8	11.9	10.3	9.8	11.3	11.4	11.8
أم القيوين	12.3	11.6	11.0	14.2	15.3	15.2	12.3	11.6	11.0	14.2	15.3	15.2
رأس الخيمة	7.6	6.9	7.4	8.6	8.9	9.0	7.9	7.3	7.7	8.8	9.2	9.2
الفجيرة	8.1	7.3	9.7	13.2	13.2	13.2	8.1	7.3	9.7	13.2	13.2	13.3
جملـــــــة	8.7	8.3	8.4	9.3	8.3	6.9	12.5	12.3	11.9	11.8	11.1	10.5

الأهمية النسبية لعمالة قطاع التشييد والبناء خلال الفترة من 1995 - 2000م

جدول رقـم (10)

البيان	شاملاً النفط الخام						بدون النفط الخام					
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	1995	1996	1997	1998	1999	2000
أبوظبي	18.6	24.7	23.7	22.9	20.6	20.3	19.1	25.2	24.5	23.6	21.3	20.9
دبي	13.2	18.2	17.1	16.1	15.4	15.3	13.3	18.3	17.2	16.2	15.5	15.4
الشارقة	10.2	13.2	12.8	12.3	11.8	12.0	10.3	13.3	12.8	12.3	11.9	12.1
عجمان	10.2	13.4	13.1	13.7	13.6	13.5	10.2	13.4	13.1	13.7	13.6	13.5
أم القيوين	11.4	14.6	14.1	17.7	18.0	17.7	11.4	14.6	14.1	17.7	18.0	17.7
رأس الخيمة	7.7	9.5	10.0	10.8	10.6	10.6	7.7	9.5	10.0	10.9	10.6	10.6
الفجيرة	7.5	9.7	12.5	16.6	15.3	15.0	7.5	9.7	12.5	16.6	15.3	15.0
جملـــــــة	14.3	19.0	18.4	17.9	16.6	16.5	14.5	19.3	18.7	18.2	16.9	16.7